

معوقات وسبل تفعيل الصيرفة الإسلامية كأساس للمعاملات البنكية في الجزائر

Obstacles and ways to activate Islamic banking as a basis for banking transactions in Algeria

روقال عبد القادر

جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)

aeqroutal@gmail.com

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2023/06/08	هدفت هذه الدراسة الى معرفة أسباب التحول إلى استخدام الصيرفة الإسلامية كأساس للمعاملات البنكية في الجزائر، وتشخيص أهم التحديات التي تحول دون تطبيقها مع محاولة إعطاء مختلف الحلول والاجراءات للحد من هاته المشاكل والعراقيل .
تاريخ القبول: 2023/07/25	وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر لكنها غير كافية ولا ترقى لمستوى التطلعات المرجوة منها، بسبب عدم تهيئة البيئة المناسبة لها من جميع الجوانب وخاصة الجانب القانوني والاقتصادي.
الكلمات المفتاحية: ✓ الصيرفة الإسلامية: ✓ البنوك الجزائرية ✓ المنتجات المالية	
Article info	Abstract :
Received 08/06/2023	This study aimed to know the reasons for the shift to the use of Islamic banking as a basis for banking transactions in Algeria, and to diagnose the most important challenges that prevent its application, while trying to give various solutions and procedures to reduce these problems and obstacles.
Accepted 25/07/2023	The study concluded that despite the efforts exerted to develop Islamic banking in Algeria, it is insufficient and does not rise to the level of aspirations desired from it, due to the failure to create an appropriate environment for it in all aspects, especially the legal and economic aspects.
Keywords: ✓ Islamic Banking: ✓ Algerian Banks: ✓ Financial products:	

مقدمة:

تعد الصيرفة الإسلامية حدثا جديدا في المعاملات البنكية في دول العالم كافة، وظهرت الحاجة إليها في منتصف القرن الماضي حيث مثلت ردة فعل حضارية وحاجة اقتصادية للأمة الإسلامية حين تنامت الموارد وتراكمت الثروات وأصبح الفرد المسلم يتحرى عن الحلال والحرام، فكانت بمثابة بديل شرعي في المعاملات المالية التي أقرتها الدول الإسلامية بعد قصور النظام المصرفي الغربي القائم على الفائدة الربوية على ملاءمة معتقداتهم الدينية،

بعد انتشار الصيرفة الإسلامية ونموها في العالم كافة، سعت الجزائر إلى تبنيها للاستفادة من مزاياها المتعددة وتلبية لرغبة مواطنيها في الحصول على تمويل يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية وبعيدا عن الشبهات، فضلا عن الدور والأهمية الكبيرة التي تلعبها الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأن الجزائر تحتاج لدعم النمو الاقتصادي فيها، غير أن هذه الصيرفة تواجهها العديد من العوائق والتحديات التي تحد من تطورها في الجزائر، مما يستدعي منا تبيان المتطلبات الواجب توافرها في البيئة الجزائرية بما يفعل الصيرفة الإسلامية.

الإشكالية: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هي الحلول المقترحة والإجراءات الواجب اتخاذها للحد من المعوقات التي تحول دون تفعيل الصيرفة الإسلامية كأساس للمعاملات البنكية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيمها الى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تبني نموذج الصيرفة الإسلامية يعد خيارا للارتقاء بجودة المعاملات البنكية؟
- ما هي المعوقات التي تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية كأساس للمعاملات البنكية في الجزائر؟
- ما هي الحلول المقترحة والإجراءات الواجب اتخاذها لتهيئة البيئة الجزائرية لاستخدام الصيرفة الإسلامية كنموذج للمعاملات البنكية؟

الفرضيات: للإجابة على الأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- نموذج الصيرفة الإسلامية يعتبر البديل الأحسن لتفادي أوجه القصور التي تعاني منها الصيرفة التقليدية.
- لتطبيق نموذج الصيرفة الإسلامية في البيئة الجزائرية يجب تهيئة مجموعة من الظروف المهنية، القانونية والاقتصادية، وأي تقصير يحد من التطبيق السليم لهذا النموذج.
- تهيئة البيئة المناسبة هو أهم عامل لتطبيق نموذج الصيرفة الإسلامية كأساس للمعاملات البنكية في الجزائر.
- أهمية الدراسة:** تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي تدرج في التوجه نحو استخدام نموذج الصيرفة الإسلامية كأساس للمعاملات البنكية في الجزائر، في محاولة لتفادي العيوب التي تعاني منها المنظومة البنكية التقليدية، لكن على الرغم من كل المنافع التي يمكن أن تنجر عن الصيرفة الإسلامية إلا أن هناك عدة عراقيل ومعوقات تحول دون تطويرها.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تقديم الأهداف التالية:

- معرفة أسباب التحول إلى استخدام الصيرفة الإسلامية في المعاملات البنكية في الجزائر، رغم أن الصيرفة التقليدية لها إيجابيات تتوافق مع الكثير الاهداف الاقتصادية المراد تحقيقها.
- تشخيص أهم التحديات التي تحول دون تطوير تطبيق الصيرفة الإسلامية كأساس للقياس للمعاملات البنكية في الجزائر.
- محاولة إعطاء بعض الحلول والإجراءات للحد من العراقيل و المشاكل التي تحول دون تطبيق نموذج الصيرفة الإسلامية كأساس للمعاملات البنكية في الجزائر.

منهجية الدراسة: تحقيقاً لأهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهجين التاليين:

المنهج الاستنباطي: اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في تحليل الإطار النظري لمفهوم ومكونات الصيرفة الإسلامية على المستوى الأكاديمي والدراسات التي قدمها الباحثون، وذلك بهدف استخلاص العلاقات النظرية (الفروض) المتعلقة بمعوقات وسبل تفعيل نموذج الصيرفة الإسلامية كأساس للمعاملات البنكية في الجزائر.

المنهج الاستقرائي: اعتمد الباحث على الدراسة الميدانية من خلال استبيان لتجميع البيانات اللازمة وإجراء التحليل الإحصائي للوصول إلى نتائج عن معوقات وسبل تفعيل تطبيق الصيرفة الإسلامية في البيئة الجزائرية.

2. ماهية الصيرفة الإسلامية

1.2 مفهوم الصيرفة الإسلامية وأسباب انتشارها:

تعبر الصيرفة الإسلامية عن النظام أو النشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أين تعتبر جزءاً من المالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، وليست المكون الوحيد لهذا النظام، وتحظى بأهمية بالغة كونها التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي (مصطفى، 06 - 07 ديسمبر 2017، صفحة 07)، حيث أنها وجدت مجالاً لتطبيق فقه المعاملات المالية الشرعية في الأنشطة المصرفية وتعد البنوك الإسلامية أحد أهم المراكز الأساسية القائمة بأعباء الصيرفة الإسلامية ضمن مكونات النظام المالي الإسلامي.

ومصطلح الصيرفة الإسلامية أو كما يسميه البعض البنوك الإسلامية أو المصارف الإسلامية فالمراد به أنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها (فتحي، 2018، صفحة 78)، وكذلك بأهداف المجتمع داخليا وخارجيا.

فالصيرفة الإسلامية تسمية تطلق على العقود البنكية أو المالية التي تتم وفق الأسس الدينية للمسلمين وتستند إلى قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات (سليم، 2020، صفحة 90)، وهي ليست مجرد عملية قرض دون الربا (لذي يقتصر حالياً على مفهوم القرض الحسن)، بل هي الإبحار عن طريق المشاركة بالمال على الوجه الذي تقتضيه الشريعة الإسلامية.

ومما سبق نستخلص أن الصيرفة الإسلامية هي أحد المعاملات البنكية الحديثة، تقوم بها إما بنوك إسلامية متخصصة أو عن طريق فروع في البنوك تجارية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك لتحقيق أهداف مختلفة.

ساعد في انتشار الصيرفة الإسلامية وتوسع نطاق عملها عدد من العوامل، من أهمها (سمحان، 2013، الصفحات 54-55):

- طبيعة عمل الصيرفة الإسلامية من حيث مشاركتها للمخاطر مع العملاء وعدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال المصرفية مما يجعلها أقل عرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية.
- زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات والحكومات.
- القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية، مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة (الحמיד، 2010، صفحة 308)، مما يجعل من الممكن تطوير وابتكار صيغة مناسبة لكل حالة من طلبات التمويل التي تقدم للمصارف الإسلامية.
- النسبة الكبيرة للمسلمين من سكان العالم حيث بلغت 25% من إجمالي سكان العالم، مع رغبتهم بالإفلاحة والتخلي عن التعامل مع الصيرفة الربوية إلى الصيرفة ذات الطبيعة الإسلامية.
- وجود أسواق كبيرة في العالم تمثل سوقاً رائجا وواعدا للمؤسسات المصرفية والمالية تتوفر فيها جالية إسلامية كبيرة.

حيث وبسبب التحديات الكبيرة التي يواجهها نظام البنوك الإسلامية أصبحت تشريع قوانين خاصة من أجل تطوير منتجاتها وخدماتها من أجل التغلغل في السوق المصرفية العالمية (الشمري، 2008، صفحة 189) وتطوير التعامل بها .

2.2 مبادئ وأهداف الصيرفة الإسلامية:

تقوم الصيرفة الإسلامية على مبادئ معينة تعتبر الفاصل وما يميز بينها وبين الصيرفة الأخرى التقليدية وتتمثل في:
استبعاد الفوائد الربوية: إن أهم ما يمتاز به الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية هو استبعاد التعامل بالفائدة ذلك أنها تعتبر من قبيل الربا الذي أجمع الفقهاء على تحريمه (الشمري، ، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها التطلعات المستقبلية، 2008، صفحة 189)، نظرا لما له من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية وبدون هذه الميزة يصبح هذا البنك كأي بنك ربوي آخر.

الاستثمار في المشاريع الشرعية: تسعى الصيرفة الإسلامية للاستثمار في المشاريع الحلال التي تحقق النفع للمجتمع، وذلك من خلال اعتمادها لصيغ المشاركة العادلة، التي تقوم على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة.
ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلبا توليه الصيرفة الإسلامية اهتماما بالغاً، وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية (حبيبة، 2020، صفحة 67)، تتوافق مع الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة النظام الاقتصادي مراعية في ذلك تحقيق البعد الاجتماعية من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء.

الجانِب العقائدي: جاء الإسلام لينظم حياة البشر سواء كانت الروحية أو الخلقية أو حتى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (العونية، 2020، صفحة 240)، فإن الصيرفة الإسلامية تخضع لأحكام الشريعة في التعاملات المالية سواء أثناء الجمع أو العطاء.

مبدأ الغنم بالغرم: الغنم يعني الربح والغرم يعني الخسارة ويقصد بالمبدأ أن يتحمل الفرد من الواجبات والأعباء بقدر ما يأخذ من الميزات والحقوق (سعيدة، 2019، صفحة 33)، حيث يتم توزيعها للأعباء بالعدل والتكافؤ قبل توزيع عوائدها وتنائجها بالعدل والتكافؤ كذلك، بما يؤدي إلى تعادل كفتي الميزان في الواجبات والحقوق، فلا تثقل إحداها على حساب الأخرى.

التركيز على الإنتاجية مقارنة بالتركيز على الملاءة المالية للمقترض: في النظام المصرفي التقليدي ما يهم البنك هو استرجاع قروضها مع الفوائد في الوقت المحدد، ولذا فإن الاعتبار الغالب هو مدى قدرة المقترض على الوفاء بالدين، أما في نظام تقاسم الربح والخسارة أي النظام الإسلامي فإن البنك يتلقى عائدا فقط إذا نجح المشروع وحقق ربحاً، وبالتالي فإن البنوك الإسلامية تهتم أكثر بسلامة المشروع، أضف إلى ذلك أن التمويل في هذا الأخير يكون مرتبطاً بالاقتصاد الحقيقي المنتج للثروات (سلع وخدمات) عكس ما هو سائد لدى البنوك الربوية (التقليدية)، التي تقوم غالباً بتمويل أصول وهمية كالمضاربة على العقود والمستندات.

للصيرفة الإسلامية أهداف تسعى لتحقيقها تطبيقاً وتجسيدا لأهداف الشريعة الإسلامية الحقّة في مجال المال والمعاملات الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي (فحام، 2009، الصفحات 33-34):

الهدف التنموي: أحد الأهداف الرئيسة للصيرفة الإسلامية تتمثل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع تنمية عادلة ومتوازنة تركز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات، وتحقيق النمو المتوازن والعدل لكافة المناطق ومختلف القطاعات للتخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

الهدف الارتقائي والإشباعي: تعمل الصيرفة الإسلامية على الارتقاء بحاجات الأفراد وعلى إشباعها الإشباع السليم من حيث تقديم الخدمات المصرفية التي تتوافق مع احتياجاتهم ومعتقداتهم الدينية، كما تعمل بشكل مستمر على استحداث أدوات مصرفية جديدة بما يتوافق مع متطلبات العصر، بالإضافة إلى سعيها لتجويد وإتقان أداء أجهزتها.

الهدف الاستثماري: تعمل الصيرفة الإسلامية على نشر وتنمية وتطوير الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد سلوكيات الانفاق للقاعدة العريضة من المواطنين بهدف تعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في المجالات الاقتصادية (فطيمة، 2020، صفحة 129)، التي تعظم من عائدها وترفع من إنتاجها وإنتاجيتها وبالشكل الذي يساهم في بناء قاعدة اقتصادية سليمة لصالح المجتمع بأسره.

الهدف الاجتماعي: يتمثل في المشاركة في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات التي تعمل فيها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمزج بينهما وعدم الفصل بين الجانب الاجتماعي والجانب المادي ويأتي على رأس هذا الهدف إحياء فريضة الزكاة لتحقيق التكامل بين أفراد المجتمع التزاما بمراعاة حق الله في المال الذي نحن مستخلفون فيه (الوادي، 2010، صفحة 191).

بالإضافة إلى الأهداف سابقة الذكر تسعى الصيرفة الإسلامية إلى تحقيق أهداف مالية تعكس مدى نجاحها في أداء دور الوساطة المالية، مبدأ المشاركة في ضوء أحكام الشريعة وهذه الأهداف هي: جذب الودائع وتنميتها؛ استثمار الأموال؛ تحقيق الربح.

3. واقع وتحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1.3 نشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

دخلت الصيرفة الإسلامية في الجزائر بعد إصدار قانون النقد والقرض 10/90 الذي فتح المجال أمام البنوك الوطنية والأجنبية للدخول إلى السوق الجزائرية، حيث سجل دخول بنك البركة الجزائري وهو أول بنك إسلامي برأسمال مختلط (عام وخاص) بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) الذي تم إنشاؤه في 20 ماي 1991، وبعد فترة طويلة تم إنشاء بنك ثاني وهو بنك السلام الذي تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ بمزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مالية مبتكرة وتواصلت جهود الجزائر في تبني الصيرفة الإسلامية باعتمادها على مجموعة من الصلاحيات كانت بدايتها بإصدار النظام 02-18 المؤرخ في 16 صفر 1440 الموافق لـ 4 نوفمبر 2018 الذي يسمح بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية، ولتدعيم العملية تم إصدار النظام 02-20 الذي يشرح عمليات تبني النوافذ الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية وسبل تطبيقها لتلبية لمتطلبات واحتياجات زبائن هذا النوع من العمليات (عقبة، 2021، صفحة 451)، ويمكن إجمال أعمال الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى مجموعة من الفروع والمؤسسات المالية الإسلامية العربية ونوافذ البنوك المحلية في النقاط التالية:

- بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1991 ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر.

- بنك السلام الذي تأسس في 2006/06/08 ودخل السوق المصرفية الجزائرية في 2008/10/20.

- المؤسسة العربية المصرفية (بنك ABC الجزائر) التي تأسست عام 1998 والتي تقدم خدمات مصرفية إسلامية عن طريق فرع يطلق عليه اسم بنك ABC الإسلامي بهدف طمأنة العملاء والأطراف المقابلة بشأن استمرار توافق ومصادقية المنتجات والخدمات، كما افتتحت نافذة البراق الإسلامية في 2021/02/15 لتقديم خدمات مالية إسلامية.

- النافذة الإسلامية لبنك خليج الجزائر AGB التي افتتحت سنة 2009.

كما سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح نوافذ إسلامية بدءا من نوفمبر 2017 وهي القرض الشعبي الجزائري (فاطمة، 2019، صفحة 4)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية لتساهم في زيادة الادخار المحلي وتوفير التمويل اللازم خاصة للقطاع الفلاحي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2.3 معوقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

يمكن إجمال أهم المعوقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى:

- اختلاف المبادئ والقوانين بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي بسبب إشكالية الموازنة مع البنك المركزي، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من الأحكام المتبناة من طرفها والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية والتي لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها، كذلك عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية كون مثل هذه الأموال تتعارض مع الشريعة الإسلامية.
- عدم تطوير النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية.
- عدم فهم المتعاملين مع البنوك الإسلامية لطبيعة عملها، وهذا أدى إلى الخلط بين نظام التمويل الإسلامي والصناعة المالية التقليدية مما دفع بالكثير من المسلمين إلى الاعتقاد بأن الأمر مجرد تحايل وأن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقنن وتلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة وهامش الربح التي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية.
- افتقار موظفي البنوك الإسلامية للتأهيل والتكوين والكفاءة وذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري في البنوك الإسلامية الجزائرية حيث يلاحظ أن معظم إدارات وموظفي هذه البنوك غير ملمة بالمعلومات الكافية حول العمل المصرفي الإسلامي مما يؤدي بالبنك إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية والانحراف عن الأهداف والمبادئ المنوطة بالصيرفة الإسلامية (سعيدة ت.، 2021، الصفحات 62-63).
- غياب قانون خاص بتنظيم البنوك الإسلامية ذلك أن الفراغ القانوني في هذا المجال يؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية، لذلك ينبغي سن قانون خاص بالبنوك الإسلامية من شأنه توفير الإطار التشريعي لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إدراج ملف البنوك الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية، مع ضرورة القيام بدراسة معمقة للاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية الرائدة في الصيرفة الإسلامية.
- تعدد واختلاف الفتاوى في المنتجات المالية الإسلامية وهو تحدي لكل البنوك الإسلامية والمتمثل في غياب توحيد المعايير وعدم وجود إجماع بين الفقهاء وأعضاء اللجان الشرعية (بناصر، 2018، صفحة 184)، حيث يعاني التمويل الإسلامي من عدم توافر التقارب في الرأي بين الفقهاء والمدارس الفقهية بشأن الخدمات المالية الإسلامية، مما يقتضي العمل على وجود مرجعية مشتركة يمكن الرجوع إليها للاستفتاء حول المنتجات المالية المبتكرة.
- صعوبة تحديد نسب السيولة والعناصر المكونة لها من قبل البنوك الإسلامية الجزائرية.
- تملك البنوك الإسلامية الجزائرية أصول أكثر من الحد المقرر قانونا.
- الاكتتاب الإجباري بحد أدنى في السندات العمومية البنوك الإسلامية الجزائرية.
- استرشاد البنوك الإسلامية المتواجدة في السوق المصرفي الجزائري بسعر الفائدة كمؤشر لقياس تكلفة التمويل.

بالإضافة الى المعوقات سابقة الذكر فإن عدم تفهم طبيعة عمل البنوك الإسلامية من قبل المتعاملين معه في المجتمع الجزائري يؤدي بهم إلى المقارنة بين العوائد المتحصل عليها من البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية حيث أن أغلب المودعون في البنوك الإسلامية يطالبون بمعدلات أرباح لا تقل عن معدلات الفائدة السائدة في البنوك التقليدية.

3.3 سبل تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

نظرا للدور والأهمية الكبيرة التي تلعبها الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإنه يتطلب من السلطات المالية والمصرفية في الجزائر توفير جملة من المتطلبات لتفعيل الصيرفة الإسلامية كما يلي:

تقنين العمل المصرفي: المقصود بذلك أن تكون أعمال البنوك الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول قانون خاص كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، حيث أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية، كما أن سن قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر إيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها:

- إدراج ملف البنوك الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية.
- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الإسلامية.
- دراسة القوانين المنظمة لعمل البنوك الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وضرورة الاستفادة من تجاربها في هذا المجال.
- قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه، مثل بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، البرلمان والحكومة للمصادقة وتنفيذ هذا القانون.
- **تطوير وتحسين البيئة الداخلية للمصارف الإسلامية:** من خلال التدريب للعاملين بالبنوك الإسلامية، حيث يساهم وعي العاملين بالبنوك الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية في إزالة الكثير من العثرات، ويتم ذلك من خلال:
 - إنشاء مركز تعليمي وتدريب متخصص في العلوم الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخرج الإطارات المصرفية المؤهلة، فيمكن إنشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك بالجزائر العاصمة.
 - قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي.
 - ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين)، التي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا من جهة، والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا الذي يضع قواعد الحيلة والحذر المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير بازل من جهة، وتراعي خصوصية العمل في البنوك الإسلامية من جهة أخرى.
 - رقمنة العمل في البنوك الإسلامية واستعمال أحدث التكنولوجيا بهدف ربح ثقة الزبائن، بإتباع التشريع الإسلامي من جهة وإدخال المبتكرات التكنولوجية الحديثة في خدماتها من جهة أخرى (الصيرفة الإسلامية الإلكترونية).
 - تغيير وترشيد فكر الجزائريين اتجاه البنوك الإسلامية لتطوير العمل المصرفي ككل والصيرفة الإسلامية بشكل خاص.

- فتح رأسمال البنوك الإسلامية للاكتتاب بنسبة 50% والنسبة المتبقية تكون من مساهمات قطاعات الدولة كوزارة الشؤون الدينية والشركات الإنتاجية الكبرى التابعة للدولة.

بالإضافة إلى الحلول السابقة يمكن للجزائر إنشاء لجنة وطنية على مستوى البنوك الإسلامية لمراقبة عمل البنوك وتوحيد الفتاوى الشرعية للبنوك الإسلامية مع إنشاء فروع للبنوك الإسلامية في كل الولايات. ومشاركة البنوك الإسلامية في الاستثمارات الدولية مع الشركات المتعددة الجنسيات، وإعداد هذه البنوك للعمل كعمول للاقتصاد الوطني ولخدمة المجتمع والأفراد.

4. الدراسة الميدانية:

1.4 مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة على فئتين هم الأكثر ارتباطا بإمكانية الحكم على معوقات وسبل تفعيل تطبيق نموذج الصيرفة الإسلامية في البيئة الجزائرية، وتشمل فئة الأكاديميين من أساتذة جامعيين ذوي الاختصاص وفئة المهنيين الممثلين في مدراء البنوك التجارية، عملية اختيار عينة الدراسة كانت بطريقة قصدية اعتمدت على تقدير الباحث من هم على خبرة ودراية كافية بالموضوع حيث تم اختيار عينة تتكون من 60 فردا تقسم مناصفة بين الفئة الأولى والثانية.

2.4 طرق جمع البيانات:

تم الاعتماد في جمع البيانات على أسلوب الاستقصاء، حيث تم تصميم قائمة استبيان موجهة إلى عيني الدراسة اعتبرها الباحث أساسية لجمع البيانات واختبار الفرضيات وأساسا لمعرفة آراء واتجاهات عينة الدراسة، حيث تم الحرص على التسليم المباشر لقائمة الاستبيان إلى عيني الدراسة بهدف حثهم على العناية الكافية عند ملئ البيانات وكذلك الرد على أي استفسارات بشأن ما ورد من أسئلة.

تم الاعتماد في إعداد أسئلة الاستبيان على مقياس ليكرت الخماسي LIKERT SCALE الذي يحتل خمسة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد عينة الدراسة حول أهم المواضيع التي تناوّلها الاستبيان.

3.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمد الباحث على برنامج حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS 22 والعديد من المقاييس والأساليب والاختبارات الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة على النحو التالي:

أ. الأساليب الإحصائية الوصفية:

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي)، ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري).

ب. اختبار مان ويتني Mann-Whitney :

هو أحد الاختبارات الالاعلمية، وهذا النوع من الاختبارات لا يتطلب اختبار التوزيع الطبيعي أو افتراض تساوي عيني الدراسة، ويستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين فئتين مستقلتين لتحديد معنوية الفروق بين أفراد مفردات الدراسة، من خلال مقارنة مدى تساوي قيمة الوسيط للفئتين كما يلي:

- إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة (Z) أقل من مستوى المعنوية (0,05) فإن ذلك يشير إلى وجود اختلاف بين متوسطي فئتي الدراسة، وأن الفروق تكون ذات دلالة إحصائية.

- إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة (Z) أكبر من مستوى المعنوية (0,05) فإن ذلك يشير إلى أنه لا يوجد اختلاف بين متوسطي فئتي الدراسة، وأن الفروق لا تكون ذات دلالة إحصائية.

4.4 اتجاه آراء عيني الدراسة حول أهمية تطبيق نموذج الصيرفة الإسلامية:

سيتم اختبار وتحليل متغيرات المحور الأول من أجل اختبار صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن: نموذج الصيرفة الإسلامية يعتبر البديل الأحسن لتفادي أوجه القصور التي تعاني منها الصيرفة التقليدية.

الجدول 1: آراء عيني الدراسة حول فقرات المحور الأول

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Mann-Whitney Test
1	ابتعاد نموذج الصيرفة التقليدية عن الواقع الديني يؤثر على ثقة المتعاملين.	4.10	1.028	0.894
2	تعكس الصيرفة الإسلامية الواقع وهي الأقرب للمتعاملين.	4.03	0.964	0.059
3	يراعي نموذج الصيرفة الإسلامية تغيرات احتياجات المتعاملين.	4.60	0.955	0.437
4	يعد استخدام نموذج الصيرفة الإسلامية أكثر ملائمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية.	4.16	0.912	0.000
5	تساعد الصيرفة الإسلامية على التخلي عن الممارسات التقليدية.	4.13	0.899	0.164
	المحور ككل	4.20		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت تتجه نحو الموافقة والموافقة بشدة حيث نجد:

- جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم 03 بمتوسط حسابي 4.60 وانحراف معياري 0.955، وهو ما بين أن نموذج الصيرفة الإسلامية يراعي تغيرات احتياجات المتعاملين من وجهة نظر عينة الدراسة التي كانت تتجه الى الموافقة بشدة.
- جاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم 04 بمتوسط حسابي 4.16 وانحراف معياري 0.912، حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن استخدام نموذج الصيرفة الإسلامية أكثر ملائمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وكان الاتجاه العام للآراء هو الموافقة.
- جاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم 05 بمتوسط حسابي 4.13 وانحراف معياري 0.899، وهو ما يؤكد على أن الصيرفة الإسلامية تساعد على التخلي عن الممارسات التقليدية، وكان الاتجاه العام هو الموافقة.
- جاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم 01 بمتوسط حسابي 4.10 وانحراف معياري 1.028، حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن ابتعاد نموذج الصيرفة التقليدية عن الواقع الديني يؤثر على ثقة المتعاملين فيها، وكان الاتجاه العام هو الموافقة.
- جاءت في المرتبة الخامسة الفقرة رقم 02 بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري 0.964، وهو ما يؤكد أن الصيرفة الإسلامية تعكس الواقع وهي الأقرب للمتعاملين، وكان الاتجاه العام هو الموافقة.

وحسب النتائج التي جاء بها اختبار Mann-Whitney نجد ما يلي:

قيمة $Z=0.000$ في الفقرة رقم 04 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات عيني الدراسة، وتعكس هذه الفروق الاختلاف في شدة الموافقة على أنه تساعد الصيرفة الإسلامية على التخلي عن الممارسات التقليدية.

بينما نلاحظ أنه في باقي فقرات المحور الأول قيمة $Z < 0.05$ وهو ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات عيني الدراسة.

على ضوء ما سبق نجد أن آراء عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات المحور الأول بمتوسط حسابي 4.20، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى ويؤكد أن نموذج الصيرفة الإسلامية يعتبر البديل الأحسن لتفادي أوجه القصور التي تعاني منها الصيرفة التقليدية.

5.4 اتجاه آراء عيني الدراسة حول معوقات تطبيق نموذج الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

سيتم اختبار وتحليل متغيرات المحور الثاني من أجل اختبار صحة الفرضية الثانية التي تنص على أنه: لتطبيق نموذج الصيرفة الإسلامية في البيئة الجزائرية يجب تهيئة مجموعة من الظروف المهنية، القانونية والاقتصادية، وأي تقصير يحد من التطبيق السليم لهذا النموذج.

جدول رقم 2 : آراء عيني الدراسة حول فقرات المحور الثاني

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Mann-Whitney Test
1	اختلاف المبادئ والقوانين بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي بسبب إشكالية الموازنة مع البنك المركزي.	4.76	0.430	0.671
2	عدم فهم المتعاملين مع البنوك الإسلامية لطبيعة عملها.	3.70	0.836	0.103
3	افتقار موظفي البنوك الإسلامية للتأهيل والتكوين والكفاءة وذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري.	4.80	0.406	1.000
4	غياب قانون خاص بتنظيم البنوك الإسلامية يؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة.	3.60	0.932	0.322
5	استرشاد البنوك الإسلامية المتواجدة في السوق البنكي الجزائري بسعر الفائدة كمؤشر لقياس تكلفة التمويل.	3.86	1.382	0.056
6	عدم تفهم طبيعة عمل البنوك الإسلامية من قبل المتعاملين معه في المجتمع الجزائري.	4.20	1.030	0.057
	المحور ككل	4.15		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت تتجه نحو الموافقة والموافقة بشدة حيث نجد:

- جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم 03 بمتوسط حسابي 4.80 وانحراف معياري 0.406، وهو ما بين أن افتقار موظفي البنوك الإسلامية للتأهيل والتكوين والكفاءة وذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري من وجهة نظر عينة الدراسة التي كانت تتجه إلى الموافقة بشدة.

- جاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم 01 بمتوسط حسابي 4.76 وانحراف معياري 0.430، حيث يرى أفراد عينة الدراسة اختلاف المبادئ والقوانين بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي بسبب إشكالية الموازنة مع البنك المركزي، وكان الاتجاه العام للآراء هو الموافقة بشدة.

- جاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم 06 بمتوسط حسابي 4.20 وانحراف معياري 1.030، وهو ما يؤكد عدم تفهم طبيعة عمل البنوك الإسلامية من قبل المتعاملين معه في المجتمع الجزائري، وكان الاتجاه العام هو الموافقة.

- جاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم 05 بمتوسط حسابي 3.86 وانحراف معياري 1.382، حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن استرشاد البنوك الإسلامية المتواجدة في السوق البنكي الجزائري بسعر الفائدة كمؤشر لقياس تكلفة التمويل ، وكان الاتجاه العام هو الموافقة.

- جاءت في المرتبة الخامسة الفقرة رقم 02 بمتوسط حسابي 3.70 وانحراف معياري 0.836، وهو ما يؤكد على عدم فهم المتعاملين مع البنوك الإسلامية لطبيعة عملها ، وكان الاتجاه العام هو الموافقة.

- جاءت في المرتبة السادسة الفقرة رقم 04 بمتوسط حسابي 3.60 وانحراف معياري 0.932، وهو ما يبين أن غياب قانون خاص بتنظيم البنوك الإسلامية يؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة من وجهة نظر عينة الدراسة التي كانت تتجه إلى الموافقة.

وحسب النتائج التي جاء بها اختبار Mann-Whitney نجد ما يلي:

قيمة $Z < 0.05$ في جميع فقرات المحور الثاني وهو ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات عيني الدراسة.

على ضوء ما سبق نجد أن آراء عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات المحور الثاني بمتوسط حسابي 4.15، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية ويؤكد أن هناك معوقات مهنية وقانونية واقتصادية لتطبيق نموذج الصيرفة الإسلامية في البيئة الجزائرية.

6.4 اتجاه آراء عيني الدراسة حول سبل تفعيل تطبيق نموذج الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

سيتم اختبار وتحليل متغيرات المحور الثالث من أجل اختبار صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن: تهيئة البيئة المناسبة هو أهم عامل لتطبيق نموذج الصيرفة الإسلامية كأساس للمعاملات البنكية في الجزائر.

جدول رقم 3 : آراء عيني الدراسة حول فقرات المحور الثالث

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Mann-Whitney Test
1	تشكيل لجنة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين، وتكليفهم بإعداد قانون للبنوك الإسلامية في الجزائر.	4.36	1.066	0.013
2	إنشاء مركز تكوين متخصص لتكوين وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة في الجزائر.	4.76	0.504	0.007
3	ضرورة استفادة الجزائر من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية	3.96	0.999	0.001
4	رقمنة العمل في البنوك الإسلامية الجزائرية بهدف ربح ثقة المتعاملين.	3.73	0.868	0.758
5	توعية الجزائريين للتوجه للبنوك الإسلامية لتطوير الصيرفة الإسلامية	4.66	0.660	0.25
6	إدراج ملف البنوك الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر.	3.73	0.691	0.544
	المحور ككل	4.20		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت تتجه نحو الموافقة والموافقة بشدة حيث نجد:

- جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم 02 بمتوسط حسابي 4.76 وانحراف معياري 0.504، وهو ما يبين ضرورة إنشاء مركز تكوين متخصص لتكوين وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة في الجزائر من وجهة نظر عينة الدراسة التي كانت تتجه إلى الموافقة بشدة.

- جاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم 05 بمتوسط حسابي 4.66 وانحراف معياري 0.660، حيث يرى أفراد عينة الدراسة ضرورة توعية الجزائريين للتوجه للبنوك الإسلامية لتطوير الصيرفة الإسلامية، وكان الاتجاه العام للآراء هو الموافقة بشدة.
- جاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم 01 بمتوسط حسابي 4.36 وانحراف معياري 1.066، وهو ما يؤكد ضرورة تشكيل لجنة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين، وتكليفهم بإعداد قانون للبنوك الإسلامية في الجزائر، وكان الاتجاه العام هو الموافقة بشدة.
- جاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم 03 بمتوسط حسابي 3.96 وانحراف معياري 0.999، حيث يرى أفراد عينة الدراسة ضرورة استفادة الجزائر من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، وكان الاتجاه العام هو الموافقة.
- جاءت في المرتبة الخامسة الفقرة رقم 04 بمتوسط حسابي 3.73 وانحراف معياري 0.868، وهو ما يؤكد على ضرورة رقمنة العمل في البنوك الإسلامية الجزائرية بهدف ربح ثقة المتعاملين، وكان الاتجاه العام هو الموافقة.
- جاءت في المرتبة السادسة الفقرة رقم 06 بمتوسط حسابي 3.73 وانحراف معياري 0.691، وهو ما يبين ضرورة إدراج ملف البنوك الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر من وجهة نظر عينة الدراسة التي كانت تتجه إلى الموافقة. وحسب النتائج التي جاء بها اختبار Mann-Whitney نجد ما يلي:
- قيمة $Z=0.013$ في الفقرة رقم 01 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات عيني الدراسة، وتعكس هذه الفروق الاختلاف في شدة الموافقة على تشكيل لجنة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين، وتكليفهم بإعداد قانون للبنوك الإسلامية في الجزائر.
- قيمة $Z=0.007$ في الفقرة رقم 02 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات عيني الدراسة، وتعكس هذه الفروق الاختلاف في شدة الموافقة على إنشاء مركز تكوين متخصص لتكوين وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة في الجزائر.
- قيمة $Z=0.001$ في الفقرة رقم 03 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات عيني الدراسة، وتعكس هذه الفروق الاختلاف في شدة الموافقة على ضرورة استفادة الجزائر من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية.
- بينما نلاحظ أنه في باقي فقرات المحور الأول قيمة $Z < 0.05$ وهو ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي إجابات عيني الدراسة.
- على ضوء ما سبق نجد أن آراء عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات المحور الثاني بمتوسط حسابي 4.20، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة ويؤكد أن تهيئة البيئة المناسبة هو أهم عامل لتطبيق نموذج الصيرفة الإسلامية كأساس للمعاملات البنكية في الجزائر.

5. خاتمة:

نظرا للتطور السريع الذي شهدته الصيرفة الاسلامية وظهورها كبديل للصيرفة التقليدية خاصة في البلدان الإسلامية ونظرا لدورها البارز في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه تحتم على الدول إعادة التفكير في تطوير منظومتها المصرفية للتجاوب مع هذا النوع من التمويل، والجزائر كغيرها من البلدان أصبحت هناك اصوات تطالب بتطبيق الصيرفة الاسلامية التي تقوم على قواعد وضوابط الشريعة الاسلامية والتي تستبعد المعاملات الربوية وهذا ما يؤدي الى الاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي. وعليه يعتبر تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر ضرورة حتمية يجب مراعاتها لأن الصيرفة الاسلامية شهدت تطورا وانتشارا واسعا بالرغم من كل التحديات والصعوبات التي تحول ذلك خاصة ما يتعلق بالبيئة القانونية والاقتصادية.

نتائج الدراسة: من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هاته الدراسة:

- هناك جهود مبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتطوير التعامل بالصيرفة الاسلامية لكنها لا ترقى لمستوى التطلعات المرجوة منها.
- توجه أغلب الزبائن الجزائريين للخدمات التي توفرها الصيرفة الاسلامية نظرا للوعي الذين يتمتعون به وتمسكهم بمبادئ الشريعة الاسلامية.
- هناك عدة عراقيل تحول دون تطبيق الصيرفة الاسلامية في الجزائر منها خاصة ما يتعلق بالقوانين.
- يؤدي تقديم خدمات مالية إسلامية من قبل البنوك الإسلامية التقليدية إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.
- رقمنة العمل في البنوك الإسلامية واستعمال أحدث التكنولوجيا بهدف ربح ثقة الزبائن، بإتباع التشريع الإسلامي من جهة وإدخال المبتكرات التكنولوجية الحديثة في خدماتها من جهة أخرى.
- عدم تفهم طبيعة عمل البنوك الإسلامية من قبل المتعاملين معه في المجتمع الجزائري، حيث يطالب المودعون بمعدلات أرباح لا تقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق.

الاقتراحات: من أهم الاقتراحات المقدمة:

- زياد الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتطوير الصيرفة الاسلامية في البنوك التجارية وهذا لتلبية رغبات كل الاقتصاد الوطني والزبائن.
- وضع فتاوي شرعية موحدة تخص المنتجات التي تقدمها البنوك الاسلامية للزبائن.
- ضرورة تكوين الموارد البشرية العاملة في الصيرفة الاسلامية لتحسين كفاءتهم في المعاملات المالية الاسلامية.
- ضرورة رفع كل العراقيل التي تحول دون تطوير الصيرفة الاسلامية عن طريق تكوين لجان خاصة في كل الميادين من أهمها الجانب القانوني، الجانب الشرعي، الجانب الاقتصادي.....الخ.

6. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- حسين محمد سمحان. (2013). أسس العمليات المصرفية الإسلامية. عمان، دار المسيرة.
- صادق راشد الشمري. (2008). ، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها التطلعات المستقبلية. عمان، دار اليازوري.
- محمود حسين الوادي. (2010). النقود والمصارف. عمان، دار المسيرة.

• الأطروحات:

- منى قحام. (2009). صيغ التمويل في الاقتصاد الإسلامي دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة البلدية.. رسالة ماجستير في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، الجزائر.

• المقالات:

- بلقاسمي سليم. (2020). عمليات الصيرفة الإسلامية على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-2. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 10.
- بن زكورة العونية. (2020). التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر - آفاق وتطلعات. المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 02.
- بن عزة إكرام، بلدغم فتحي. (2018). مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01.
- تلخوخ سعيدة. (2021). تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، المجلد 06، العدد 01.
- خضير عقبة. (2021). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي. مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02.
- جبارة بناصر. (2018). ضرورة تبني الصيرفة الإسلامية للحد من آثار الأزمة النفطية في الجزائر. مجلة الإبداع، المجلد 08، العدد 01.
- ضيف سعيدة. (2019). إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02.
- عبدلي حبيبة. (2020). الصيرفة الإسلامية في الجزائر واقع وتحديات. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02.
- عليش فطيمة. (2020). دور البنوك الإسلامية في استثمار أملاك الوقف. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01.
- ناصر سليمان، بوشرمة عبد الحميد. (2010). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة الباحث، العدد 07.

• المداخلات:

- عوادي مصطفى، (06-07 ديسمبر 2017)، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- فنازي فاطمة، (2019)، كفاءة البنوك الإسلامية في تمويل الإقتصاد الجزائري دراسة حالة بنك السلام، ملتقى وطني حول تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال رؤية إسلامية، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر.